تصريح صحفي حول أبرز ما تناوله اللقاء الافتراضي لبنك الكويت المركزي "التمكُّن والتمكين"

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في ظل بيئة عمل تشهد تعقيدات متزايدة ومخاطر متنامية، وسعيه الدؤوب لدعم استفادة القطاع المصرفي والمالي من التقنيات الحديثة على مستوى نماذج أعمال القطاع المصرفي والمالي، وعلى مستوى بيئة عمل القطاع، في ضوء ما تعيشه الصناعة المصرفية والمالية اليوم من تحولات جذرية تعيد صياغة نماذج أعمالها، أقام بنك الكويت المركزي لقاءً افتراضيًا يوم 31 يناير 2022 تحت شعار "التمكُّن والتمكين".

جاء ذلك في بيان صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل أشار فيه إلى الدور الرئيسي لبنك الكويت المركزي المتمثل في تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتمكين القطاع المصرفي والمالي، سعيًا لاستدامة الرفاه للجميع، ومن هنا جاء شعار "التمكُّن والتمكين".

وتابع الدكتور الهاشل بالقول إنه على جانب تحقيق مزيد من التمكن لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، فقد قام بنك الكويت المركزي بتطوير أدوات تحليلية متقدمة وأطر عمل متطورة، سواء في مجال أبحاث الاقتصاد الكلي أو السياسة النقدية أو سياسات التحوط الكلي والجزئي، وذلك لرفع كفاءة التدخلات الاستباقية، لترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، ولمزيد من الحوكمة المؤسسية أنشأ بنك الكويت المركزي لجنة الاستقرار النقدي ولجنة الاستقرار المالي وأسند إليهما مهمة الإشراف على تلك التدخلات الاستباقية وتنسيقها.

وانتقل الدكتور الهاشل للحديث عن تمكين الصناعة المالية مشيرًا إلى أن المؤتمر المصرفي العالمي (صياغة المستقبل) الذي عقده بنك الكويت المركزي في 2019 قد شكل محطة لتسريع جهود التحول الرقمي على مستوى بنك الكويت المركزي وكذلك على مستوى القطاع المصرفي والمالي، حيث ترجم بنك الكويت المركزي نتائج المؤتمر إلى مجموعة من الخطوات العملية للحصول على نتائج ملموسة ومباشرة، من بينها

إصدار بنك الكويت المركزي الإطار العام لمتطلبات الأمن السيبراني، وتوجيه البنوك لصياغة استراتيجيات مستقبلية، ومراجعة هذه الاستراتيجيات باستفاضة من جانب فريق مختص لدى البنك المركزي لاستكمال أي نواقص. وامتد هذا التوجيه كذلك لشركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) بهدف تطويرها إلى مركز معلومات ائتمانية متكامل ومتقدم. ومن خلال تعاون وثيق بين البنك المركزي وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (كي نت) تم إعداد مبادرات للاستفادة من أحدث التقنيات، لتطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع في الكويت.

وتابع الدكتور الهاشل مؤكدًا أهمية الكفاءات البشرية في هذه المرحلة، ومشيرًا إلى توجيه بنك الكويت المركزي معهد الدراسات المصرفية لتطوير استراتيجية للتدريب ورفع المهارات في القطاع المصرفي لتوسيع القدرات الوطنية في المجالات الأساسية للصناعة المالية في المستقبل.

كما نوه المحافظ بسرعة تطبيق الحلول والخدمات المالية الرقمية في فترة 2021/2020 التي شهدت فترات من الإغلاق لمواجهة جائحة كورونا، حيث وافق بنك الكويت المركزي على 74 منتجًا وخدمة رقمية خلال هذه الفترة، وكان القطاع المصرفي يتمتع بجاهزية عالية لتقديم الخدمات الرقمية بأمان، بالاستفادة من إطار الأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي. إلى جانب تطوير بنك الكويت المركزي للبنية التحتية لأنظمة الدفع مثل (نظام التسويات الآنية الإجمالية RTGS، ونظام المدفوعات الحكومية الإلكترونية، ونظام المقاصة الإلكترونية، وغيرها).

وأضاف المحافظ الهاشل أن اللقاء الافتراضي يعرض جهود بنك الكويت المركزي التي ركزت على أربعة أركان أساسية هي التحول الرقمي في بنك الكويت المركزي، والعمل المصرفي الرقمي (Digital Banking) والتقنيات المالية (Fintech) وتمكين البيئة الرقمية، بما يخدم جميع مكونات الصناعة المصرفية والمالية.

من جانبه تناول مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات في بنك الكويت المركزي عبد الله فهد الخزام عملية التحول الرقمي في بنك الكويت المركزي، مشيرًا إلى أنها تعتمد على ست ركائز تتضمن منصة بيانات متكاملة لاستخلاص المعلومات والتقارير رقميًا، ورؤية شاملة للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت

المركزي، وخدمات رقمية بالكامل بأعلى درجات الكفاءة، وقدرة على استشراف المستقبل والتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية والمالية من خلال أدوات متقدمة لتحليل البيانات بعمق ودقة، وتبني التقنيات المستقبلية لتشكل أساس لمنظومة عمل رقمية جديدة، وأخيرًا دعم كل ذلك بقدرات متميزة وهيكل تنظيمي مرن. مشيرًا إلى آلية تطبيق الاستراتيجية الرقمية لبنك الكويت المركزي التي تضمنت 16 مبادرة تقودها 16 جهة في البنك، ويشارك في تنفيذها أكثر من 100 موظف من مختلف الاختصاصات، ويقاس أداؤهم وفق أكثر من 60 مؤشرًا محددا بوضوح، تحت إشراف لجنة توجيه مركزية مع خارطة طريق مفصلة للسنوات الثلاث القادمة.

بدوره أعلن مدير إدارة الرقابة المكتبية في بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الخميس، عن انتهاء بنك الكويت المركزي من وضع إطار للعمل المصرفي الرقمي بهدف تحفيز الابتكار وتقديم تجربة غير مسبوقة لعملاء القطاع. مضيفًا أن الإطار التنظيمي هو نتيجة لدراسة شاملة للممارسات الرقابية المتبعة في أكثر من 25 بنكًا مركزيًا بخصوص البنوك الرقمية، وتحليل لتجارب 40 بنكًا رقميًا حول العالم، لاستخلاص الدروس من نجاحاتها والوقوف على جوانب ضعفها والخروج بإطار عمل يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وجاء إطار العمل ليسمح بتقديم الخدمات المصرفية الرقمية وفق ثلاثة نماذج أساسية للعمل المصرفي الرقمي، حيث يتيح المجال للبنوك القائمة لتقديم وتطوير خدماتها الرقمية من خلال وحدات مصرفية رقمية ضمن تلك البنوك أو بالتعاون مع طرف ثالث، أو من خلال تأسيس بنوك رقمية جديدة.

وأعلن الدكتور الخميس عن فتح الباب لاستقبال طلبات لتأسيس بنوك جديدة، تقدم خدماتها رقميًا بالكامل، من خلال رخصة مصرفية عامة. وسيقوم البنك المركزي بتقديم الدعم والتوجيه للمتقدمين، لشرح متطلبات التأسيس والرد على الاستفسارات. كما أكد على ضرورة توفر الرؤية الواضحة والمؤهلات الكافية للمتقدمين بحيث تشكل البنوك الرقمية الجديدة قيمة مضافة للعملاء والقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل. مشيرًا إلى أن متطلبات التقديم منشورة بالتفصيل على موقع بنك الكويت المركزي. كما حدد الإطار الزمني لتأسيس البنوك الرقمية من خلال مهلة لاستقبال طلبات التأسيس تنتهي في 30 يونيو 2022 فيما سيعلن بنك الكويت المركزي عن الطلبات المستوفية للشروط والمعايير مع نهاية العام الجاري.

وكما اعتنى بنك الكويت المركزي بالمؤسسات المصرفية الرقمية، حرص كذلك على دعم وتمكين شركات التقنيات المالية الحديثة من خلال إطار عمل معزز لترخيص وعمل شركات التقنيات المالية في مجال خدمات الدفع والتمويل والعمليات والبنية التحتية، بهدف تعزيز التكامل بين البنوك وشركات التقنيات المالية لإيجاد بيئة تشجع الخدمات المالية الرقمية وتدعم تطورها.

وفي هذا الشأن أشارت رئيسة وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية أنفال عبد الرحمن العسعوسي إلى أن بنك الكويت المركزي –بهدف تمكين التقنيات المالية (Fintech) وتشجيع الابتكار، قام بتحديث الإطار التنظيمي لعمل تلك الشركات في مجال خدمات الدفع الإلكتروني والتمويل المصغر، بما يعزز التكامل بين البنوك وشركات التقنيات المالية وإيجاد بيئة تشجع الخدمات المالية الرقمية وتدعم تطورها.

كما ذكرت أن هنالك مجموعة من التطورات المتوقع إنجازها قبل نهاية العام، في ثلاثة مجالات رئيسية هي الدفع الإلكتروني، والتمويل المصغر، والبيئة الرقابية التجريبية.

بداية من الدفع الإلكتروني أعلنت السيدة أنفال العسعوسي عن طرح مسودة لتعليمات جديدة في مجال الدفع الإلكتروني متوفرة على موقع بنك الكويت المركزي وذلك لاستطلاع الآراء حول تلك التعليمات تمهيدًا لإصدارها بصورتها النهائية منتصف العام الحالي، وأشارت إلى أن تلك التعليمات تهدف إلى تحفيز الابتكار وتشجيع المشروعات القائمة والناشئة في هذا المجال، من خلال قيام بنك الكويت المركزي بالدعم والترخيص والإشراف مباشرةً على هذه الشركات بما يمكنها من ممارسة نشاطها في بيئة تشغيلية محفزة ويعزز تنافسيتها، وكذلك تحديد متطلبات رقابية تتناسب مع حجم المخاطر لتلك الشركات، إلى جانب تسهيل الوصول إلى البنى التحتية المكملة لأعمالها.

أما على جانب التمويل المصغر، فقد ذكرت أنفال العسعوسي أن بنك الكويت المركزي يعمل مع الجهات الرقابية الأخرى على وضع إطار قانوني ورقابي يدعم الشركات الناشئة لتقديم نماذج جديدة من التمويل مثل عمليات الشراء بالدفع الآجل، مع المحافظة على أعلى معايير حماية العملاء.

كما أشارت رئيسة وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية إلى دور البيئة الرقابية التجريبية لدى بنك الكويت المركزي في تمكين التقنيات المالية، ولذا يحرص بنك الكويت المركزي على تطويرها باستمرار وفق أفضل الممارسات العالمية، وأشارت إلى أن التحديثات الأخيرة في إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية تحقق مزيدًا من الكفاءة في جميع مراحل البيئة الرقابية التجريبية، إلى جانب تقديم ورش عمل ولقاءات لدعم شركات التقنيات المالية الناشئة، إضافة إلى تسهيل الإطلاق التجريبي للمنتج أو الخدمة في السوق المحلي.

وفي ذات السياق أكدت رئيسة قسم السياسات والدراسات الفنية داليا عبد الرحمن السالم أهمية تمكين البيئة التقنية لتحقيق التحول الرقمي على مستوى كل من بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي والمالي، وأشارت إلى أن منهجية بنك الكويت المركزي لإيجاد بيئة عمل حيوية للعمل المصرفي الرقمي والتقنيات المالية تقوم على تبني نهج حديث ومرن للرقابة، وتشجيع الابتكار المسؤول والمستدام، والمساهمة في تطوير المعرفة الرقمية والتقنية. وفي هذا الجانب أشارت إلى أهمية تطبيق الإشراك الرقمي (Digital Onboarding) حيث أصبح من الممكن للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي الاستفادة من الحلول المقدمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية لتطبيق إطار عمل (اعرف عميلك) إلكترونيًا، من خلال التحقق من الهوية الرقمية وتسهيل عملية مشاركة البيانات، إلى جانب قبول التوقيع الإلكتروني لتفعيل الخدمات والمنتجات رقميًا.

ولمزيد من تمكين البيئة التقنية أصدر بنك الكويت المركزي إرشادات للجهات الخاضعة لرقابته في شأن الاستفادة من الحوسبة السحابية (Cloud) لمزيد من الكفاءة وتوسيع البنية التحتية الرقمية، وزيادة القدرة على الاستفادة من الجيل الجديد من البرمجيات.

إلى جانب ذلك حدد البنك المركزي مسارًا واضحًا لتمكين العمل المصرفي المفتوح في دولة الكويت، وأنشأ لجنة توجيهية من البنك المركزي والبنوك لمباشرة التنفيذ، ووضع أطر العمل ومعايير الحوكمة في هذا المجال، بما يوفر للعملاء خدمات أفضل في بيئة قانونية آمنة مع الحفاظ على خصوصية بياناتهم وسريتها.

كما تناولت جهود بنك الكويت المركزي مع البنوك وشركة كي-نت لتطوير مدفوعات الـ (QR code) وإتاحتها في جميع نقاط البيع. فضلاً عن تحسين سرعة المعاملات مع الدول الأخرى وكفاءة تلك المعاملات عبر تطبيق نظام المدفوعات الخليجية الآني (آفاق).

هذا واختتم محافظ بنك الكويت المركزي بالتأكيد على استمرار بنك الكويت المركزي في تطوير أعماله وتعزيز قدراته لأداء أدواره ومسؤولياته في ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتمكين القطاع المصرفي والمالي معربًا عن أمله في أن تشكل خطوات بنك الكويت المركزي في هذا الجانب فاتحة مرحلة جديدة من التقدم والتطور والابتكار في العمل المصرفي والمالي في الكويت.

2022/1/31